بنك البحرين والكويت

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
بنك البحرين والكويت

رقم الجلسة:2026/1 — **التاريخ: الثلاثاء 31 مـــــارس 2026**
الوقت: 10:00 صباحا — **المكان: عن بعد عبر الوسائل الالكترونية**

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، ترأس السيد طارق جليل الصفار بصفته رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 51 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 10 مارس 2026، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ. وقد تم عقد الاجتماع افتراضيا بعد الإعلان عن ذلك في موقع شركة بورصة البحرين وتم التصويت على بنود الاجتماع عن طريق التصويت الإلكتروني باستخدام المنصة الإلكترونية التابعة لشركة لومي جلوبال بدولة الإمارات العربية المتحدة والمعتمدة من قبل شركة البحرين للمقاصة.

وحضر الاجتماع كل من:

مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,719,659,121 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,803,328,887 سهم أي بنسبة 95.36% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم والتي أعلن عنها قبل البدء في الاجتماع.

كما نود الإشارة إلى تعيين شركة البحرين للمقاصة كمسجلٍ للأسهم وجامعٍ للأصوات.

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

السيد طـــارق جلـــيل الصفـــار	رئيـــــس مجلـــــس الإدارة
السيد عـــارف حيـــدر رحيمـــي	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
السيد خالـــد ناصـــر الشامســـي	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
السيد منـــذر عبدالعزيـــز الكوهجـي	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
السيد ناصـــر خالـــد الراعـــي	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
السيدة دانـــه عقيـــل رئيـــس	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
السيد خالد محمـــــد العصفـــور	عضـــــو مجلـــــس الإدارة
الدكتورة غنيـــة محســـن الـــدرازي	عضـــــو مجلـــــس الإدارة

- كما حضر الاجتماع كل من:

السيد ياســـر الشريفـــي	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد محمد عبدالله عيسى	رئيس تنفيذي للشؤون المالية للمجموعة
السيد أحمد عبدالقدوس أحمد	رئيس تنفيذي لأمانة سر المجموعة- مدير الاجتماع
السيدة عبيـــر ســـــوار	نائب رئيس أمانة سر المجموعة- مقرر الاجتماع
السيـــدة آيـــريس إدواردز	رئيس تنفيذي للشؤون القانونية للمجموعة
السيد مريـم خالـد الجبن	مندوب وزارة الصناعة والتجارة
السيدة فاطمة عبدالرحمن	مندوب مصرف البحرين المركزي
السيد نـــادر رحيمـــي	ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ
السيدة نـــورة المحميـد	ممثل شركة بورصـــة البحريـــن
السيد عبـــدالله عابديـــن	ممثل شركة البحرين للمقاصة- مسجل الأسهم وجامع الأصوات

استهل السيد طارق جليل الصفار رئيس مجلس إدارة البنك الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من المساهمين الكرام. كما رحب بحضور مدققي الحسابات الخارجيين، شركة أرنست ويونغ وممثلي مصرف البحرين المركزي وممثل وزارة الصناعة والتجارة وممثلي بورصة البحرين .

وأشار بأنه تم الإعلان عن موعد اجتماع الجمعية العامة العادية في الصحف المحلية والموقع الإلكتروني للبنك وموقع بورصة البحرين وذلك استناداً إلى أحكام قانون الشركات التجارية والقوانين واللوائح المعمول بها.

وبعدها أعلن عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، حيث بلغت نسبة الحضور أصالةً ووكالةً 95.36% من رأس المال. كما أشار إلى تعيين شركة البحرين للمقاصة كمسجل للأسهم وجامعاً للأصوات.

وبناءً عليه، أعلن بأن الاجتماع منعقد بصورة قانونية، وأن جميع القرارات الصادرة عنه تكون ملزمة لكافة المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين.

ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2025/03/25م.

قرار رقم 1-2026/1:

" صادقت الجمعية العامة العادية على محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2025/03/25 كما هو".

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2025/12/31م والمصادقة عليه وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمـــال وإنجازات البنـــك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بالترحيب بالسيدات والسادة الحضور، ثم قام بتقديم عرض موجز تناول فيه أمور من أهمها الإنجازات الاستراتيجية والمؤسسية، الاستدامة بالإضافة إلى الجوائز والإنجازات التي حققها البنك خلال العام 2025م. كما قام الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة بتقديم الجزئية المتعلقة بالأداء المالي للبنك للعام 2025م. والعرض الذي تم تقديمه يعد جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

قرار رقم 2-1/2026:

"أقرت الجمعية العامة العادية التقرير."

ملاحظة: تم طرح عدد من الأسئلة من جانب المساهمين الكرام والحضور تم تناولها في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2025/12/31م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدققي الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2025/12/31م والمصادقة عليها.

قرار رقم 3-1/2026:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2025م وصادقت عليها".

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- **أرباح نقدية:** 40 % من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 40 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 72.1 مليون د.ب.
*(تتضمن الأرباح النقدية المرحلية 12.5% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 22.6 مليون د.ب).
- اعتماد مبلغ 3.1 مليون دينار بحريني للمسئولية الاجتماعية فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- ترحيل مبلغ 4.8 مليون دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

قرار رقم 4-1/2026:

" وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه ".

* حسب عدد الأسهم القائمة (صافي أسهم الخزينة) كما في 31 ديسمبر 2025.

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مع أيٍ من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2025م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

ذكر رئيس تنفيذي أمانة سر المجموعة بأن التقرير منشور كجزء من التقرير السنوي للبنك لعام 2025م والذي تم رفعه على الموقع الإلكتروني للبنك، كما أنه تم الإفصاح عنه في الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين.

قرار رقم 2026/1-5:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2025م ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه ".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 790,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2025م.

قرار رقم 2026/1-6:

"لم توافق الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2025م بمبلغ إجمالي هو 790,000 دينار بحريني، وقد تمت إعادة التصويت على هذا البند قبل نهاية الاجتماع بعد اقتراح من أحد كبار المساهمين أن يكون المبلغ الإجمالي للمكافأة يعادل المبلغ المقر من قبل الجمعية العامة العادية في العام الماضي وهو 660,000 دينار بحريني ووافقت الجمعية العامة العادية على المبلغ المقترح".

ملاحظة: تم طرح عدد من المداخلات من جانب المساهمين الكرام والحضور تم تناولها في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر.

9. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2026م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر رئيس تنفيذي أمانة سر المجموعة بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس.

قرار رقم 2026/1-7:

" وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للسنة المالية 2026م للقيام بالمهمة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم."

10. الموافقة على توصية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالنسبة لتعيين ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل كبار المساهمين وانتخاب سبعة أعضاء يكملون المعينين في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (مارس 2026 – مارس 2029) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. يرجى الاطلاع على بند الملاحظات.

قرأ رئيس تنفيذي أمانة سر المجموعة تقريراً حول الموضوع، حيث أوضح بأن البنك قد حصل على موافقة مصرف البحرين المركزي على جميع الأسماء التالية ذكرها في بندي التعيين والانتخاب.

وأضاف بأنه قد تم تقييم الطلبات المستلمة للتعيين والترشيح حسب المتطلبات الرقابية ولم يكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة ومجلس الإدارة ملاحظات في هذا الشأن.

وأكمل قائلاً بأننا نود إحاطة السادة المساهمين بأن جميع أعضاء المجلس في الدورة السابقة شاملا الأعضاء المعاد تعيينهم او تقدموا لإعادة الانتخاب قد شاركوا بفعالية في اجتماعات المجلس في العام السابق وبنسبة حضور عالية جدا كما هو موضح في التقرير السنوي للبنك ونشكرهم على الجهود التي بذلوها وقد تم إجراء تقييم أداء المجلس ولجانه التابعة مع شركة مختصة خلال العام الجاري وشمل ذلك اعمال المجلس واللجان وسبل تطوير ذلك.

في هذا الصدد قام بإحاطة السادة المساهمين علماً بأنه قد تم تعيين الأعضاء التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس من قبل المساهمين الرئيسيين للبنك:

1. سعادة اللواء الركن الدكتور غانم إبراهيم الفضالة - معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي حاصل على شهادة درجة الدكتوراة في الفلسفة الاستراتيجية من أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا بجمهورية مصر العربية، ولديه خبرة تزيد عن أربعين عامًا في مجال الدفاع الجوي والعمليات المشتركة والتخطيط الاستراتيجي والقيادة العليا.

2. السيد محمد عبدالحكيم عبدالملك - معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي حاصل على درجة البكالوريوس الإدارة المالية وإدارة الاستثمار من جامعة نورثمبريا بالمملكة المتحدة ولديه خبرة واسعة تزيد عن 13 عاما في الإدارة المالية، والمشتريات الحكومية، والقيادة التشغيلية، وتطوير القطاع العام .

3. السيد خالد العصفور- معين من قبل الهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)

وتعتبر جميع الأسماء المذكورة أعلاه أعضاء غير تنفيذين لدى البنك.

ورُشح السادة التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس، والمؤهلات العلمية والخبرات العملية لهم وتصنيف العضوية قد أفصح عنها مسبقا:

1. السيد طارق جليل الصفار (مستقل)
2. الدكتورة غنية عبدالمحسن الدرازي (مستقل)
3. السيد منذر عبدالعزيز الكوهجي (مستقل)
4. السيد عارف حيدر رحيمي (مستقل)
5. السيدة ندى وليد المعجل (غير تنفيذي)
6. السيدة سارة خليل نورالدين (غير تنفيذي)
7. السيدة شيماء تهامي تهامي (مستقل)
8. السيدة فاطمة حسن عاشور(مستقل)
9. السيد فيصل محمد انجنير(مستقل)
10. السيد محمود عبدالامير رضي (مستقل)
11. السيد عبدالله جهاد عبدالله الزين (مستقل)
12. السيدة رشا أنور البلبيسي (مستقل)
13. السيد جاسم سيد الموسوي (مستقل)

ونطلب من السادة مسجلي الأسهم القيام بحصر أصوات السادة المساهمين لمعرفة نتائج الانتخابات بالنسبة للأعضاء المترشحين لعضوية المجلس.

قرار رقم 2026/1-8:

"وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المعينين التالية أسمائهم:

1. سعادة اللواء الركن الدكتور غانم إبراهيم الفضالة
2. السيد محمد عبدالحكيم عبدالملك
3. السيد خالد العصفور

وبعد عملية التصويت تم الإعلان عن نتائج الانتخابات وأسماء الفائزين ونسب التصويت وعدد الأسهم وكذلك أسماء الذين لم يفوزوا في الانتخابات. وفاز المرشحون التالية أسماءهم في الانتخابات وبالتالي أصبحوا أعضاءً في مجلس الإدارة للدورة من مارس 2026م إلى مارس 2029م:

1. السيدة ندى وليد المعجل
2. السيد طارق جليل الصفار
3. السيدة سارة خليل نورالدين
4. الدكتورة غنية عبدالمحسن الدرازي
5. السيد عبدالله جهاد عبدالله الزين
6. السيد عارف حيدر رحيمي
7. السيد منذر عبدالعزيز الكوهجي

وبارك رئيس تنفيذي أمانة سر المجموعة للفائزين وتمنى حظا أوفر لمن لم يفوزوا في الانتخابات".

11. الموافقة على توصية مجلس إدارة البنك بإعادة شراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمه الصادرة (أسهم الخزينة) لغرض توفير السيولة في السوق وبرنامج حوافز الموظفين، خاضع للحصول على الموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2026/1-9:

" وافقت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه".

12. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار بشأن توزيع أرباح مرحلية على المساهمين عن السنة المالية 2026، شريطة الحصول على موافقة الجهات الرقابية.

قرار رقم 2026/1-10:

" وافقت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه".

13. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2025/12/31م.

قرار رقم 2026/1-11:

" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه".

14. ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

مداخلة من المساهم الكريم السيد علي الطريف: هنأ المساهم الكريم السيد على الطريف البنك على تحقيقه للأرباح القياسية والتي بلغت 80 مليون دينار بحريني عن السنة 2025. كما أعرب عن شكره وتقديره للسيد الرئيس والسادة أعضاء مجلس الإدارة الموقرين على جهودهم في الدورة المنتهية ولايتها يوم الاجتماع، متمنياً لهم دوام التوفيق والسداد.

وقد قدم المساهم الكريم السيد علي الطريف ملاحظة بشأن المنصة الإلكترونية المستخدمة لعقد اجتماع الجمعية العامة والتصويت على بنودها، حيث أشار إلى أهمية النظر في تحسين آلية المشاركة وتقديم المداخلات، بما يتيح للسادة المساهمين البقاء في قائمة انتظار طلبات المشاركة مع إمكانية متابعة مجريات الاجتماع ذاته، وذلك نظراً لعدم إتاحة المنصة الحالية فتح أكثر من نافذة، مما يحد من القدرة على متابعة الاجتماع.

بعدها شكره السيد رئيس الجلسة على المداخلة وأضاف بأنه سيتم النظر في إمكانية إجراء التحسين المطلوب على المنصة الإلكترونية.

سؤال: بدأ السيد علي الطريف بسؤال السيد رئيس الجلسة حول أهم التغييرات الاستراتيجية الرئيسية في نموذج أعمال البنك منذ تولي مجلس الإدارة الجديد مع التركيز على موضوع خدمات العملاء والنمو في المحفظة وحجم المركز المالي؟

جواب رئيس الجلسة: شكر السيد رئيس الجلسة المساهم الكريم السيد علي الطريف على المداخلات القيمة، كما رحب بالأسئلة الممتازة والمهمة التي تفضل بطرحها، وأوضح بأنه يقدر السؤال المتعلق بالاستراتيجية، إذ تعد الاستراتيجية حجر الأساس لأي مؤسسة. وأضاف بأن البنك قد عمل خلال الفترة الماضية على إعداد خطة تمتد لثلاث سنوات، انطلاقاً من قناعة بأن أي خطة ناجحة لابد أن ترتكز على استراتيجية واضحة.

وأوضح بأنه خلال تلك المرحلة، تعاون المجلس بشكل مكثف مع مستشارين خارجيين ومع الإدارة التنفيذية، وبمشاركة فاعلة من مجلس الإدارة، بهدف تحديد العنصر الذي سيميز البنك ويعزز مكانته التنافسية. وتبين أن هذا العنصر كان موجوداً بالفعل، إلا أن تطويره والتوسع فيه ليس بالأمر السهل.

وكما هو معروف، يتميز بنك البحرين والكويت منذ سنوات طويلة بقوة علاقاته مع العملاء وجودة خدماته، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات. وعليه، ارتأينا أن نجعل العميل محور استراتيجيتنا، وبعد دراسة التحديات التي يواجهها العملاء، وتحديد الجوانب التي تتطلب تحسينا، انصب التركيز على تطوير نهج يلامس احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية ويعالج مشكلاتهم ويعزز تجربتهم المصرفية، ويساهم في بناء علاقات مستدامة معهم، سواء من الأفراد أو الشركات في مملكة البحرين أو في الدول التي يتعامل معها البنك، سواء من خلال فروعه أو مكاتبه التمثيلية. كما أشار إلى أن جميع الجهود تمحورت حول العميل، حيث تم التركيز على الإبداع والابتكار داخليا من قبل فريق قوي يسهم في تقديم تجربة مصرفية مميزة تلبي احتياجات العملاء، وتواكب تطلعاتهم، بل وتسعى إلى تجاوزها. كما تم تطوير الإجراءات التشغيلية وتحسين كفاءتها، بما أسهم في تقليص الأطر الزمنية اللازمة لإتمام المعاملات، الأمر الذي انعكس إيجابياً على قدرتنا على تنمية محفظة القروض ليس على المستوى المحلي فقط، بل أيضاً في الأسواق التي نتواجد فيها مثل دولة الكويت والجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول. والحمدالله أسهمت هذه الجهود في تحقيق نمو ملحوظ، حيث تضاعفت النتائج مقارنة بالعام الماضي وهو ما نعده مؤشرا إيجابياً على نجاح توجهاتنا.

ونحن اليوم في السنة الثانية من تنفيذ الاستراتيجية، ونمضي قدماً بدعم كامل للإدارة التنفيذية، التي حرصت على إشراك جميع الموظفين في هذه الرؤية، وتتمثل هذه الرؤية ببساطة في ترسيخ ثقافة داخلية قوامها التركيز على تلبية احتياجات العملاء وكيفية خدمتهم وتقديم الحلول المناسبة لتحدياتهم.

سؤال: تابع المساهم السيد علي الطريف بسؤال السيد رئيس الجلسة حول أخر المستجدات بشأن عملية الاندماج والاستحواذ ما بين بنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني مع الأخذ بالاعتبار ما تم الافصاح عنه في الجمعية العامة غير العادية لبنك السلام في نوفمبر 2025، وما تم نشره في محضر الاجتماع بالأخص الفقرة المتعلقة بنتائج الدراسة التي قامت بها شركة روتشيلد آند كو العالمية بدولة الامارات العربية المتحدة، والتي قامت بتقديم نطاق تقديري للسعر المرادف لمبادلة الأسهم لأغراض الاندماج يتراوح بين 49% إلى 53% لصالح مساهمي البنك من الكيان المدمج؟

جواب رئيس الجلسة: أوضح السيد رئيس الجلسة أنه ليست لديه معلومات دقيقة حول الدراسة التي أجرتها الشركة الاستشارية الخاصة ببنك السلام فيما يتعلق بملكيته في بنك البحرين والكويت. ومع ذلك، أكد أن البنك أحرز تقدماً ملحوظاً في المباحثات والمشاورات الإيجابية مع الطرف المقابل، بنك البحرين الوطني، بشأن عملية الاندماج، مشيراً إلى أنه تم إنجاز ما يقارب 80–90٪ من الإطار الزمني المخطط للمباحثات.

وأضاف السيد رئيس الجلسة أن أبرز التحديات تمثلت في مرحلة الانطلاق، بما في ذلك اختيار الشركات الاستشارية المناسبة وتنظيم الإجراءات وفقاً للاحتياجات، وصولاً إلى مرحلة تمكّن المساهمين من اتخاذ القرار الأمثل، وذلك ضمن عملية محددة أعدتها شركات استشارية ذات خبرة واسعة في المجال.

وأكد أن هذا الاندماج سيعود بأثر إيجابي على المساهمين واقتصاد مملكة البحرين، وسيسهم في إنشاء كيان يعد من بين أكبر البنوك في مملكة البحرين، كما سيتمكن البنك من المنافسة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما سيوفر فرصاً لتطوير قدرات الموظفين وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة ومبتكرة، مع إمكانية التوسع في الأسواق الخليجية والأسواق الأخرى.

سؤال: كما سأل المساهم الكريم السيد علي الطريف الرئيس التنفيذي للمجموعة عن تكلفة شراء محفظة الـ HSBC التي استحوذ البنك عليها السنة الماضية كما استفسر عن قيمتها السوقية الحالية وما هو معدل العائد الداخلي المتوقع لهذا الاستحواذ على البنك؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: تقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة بشكر كل من السيد رئيس الجلسة على توضيحاته، والسيد علي الطريف على أسئلته القيمة. وأوضح بأن البنك يفخر اليوم بنجاحه بالاستحواذ على محفظة الـ HSBC، وأردف قائلا بأن صفقة شراء المحفظة تمت بمبلغ 27.7 مليون دينار بحريني، ويسرنا اليوم الإعلان للسادة المساهمين عن أن التقييم الحالي للمحفظة قد تجاوز مبلغ 50 مليون دينار بحريني، وذلك وفقاً لتقييم صادر عن طرف ثالث مستقل.

وأضاف بأن هذا الاستحواذ يعد مصدر اعتزاز لنا كونه يتماشى مع صميم استراتيجيتنا للتوسع، ليس فقط عبر الأساليب التقليدية، بل أيضاً من خلال التوسع غير العضوي من خلال الاستحواذات والاندماجات. موضحاً بأن هذه المحفظة يُتوقع أن تبدأ في تحقيق عوائد قوية للبنك، حيث يتجاوز معدل العائد الداخلي (IRR) نسبة الـ 25%، فيما يتوقع أن يتجاوز العائد على حقوق الملكية (ROE) نسبة الـ 30%. وبين أن الأهم من نجاح عملية الاستحواذ هو القدرة على الحفاظ على هذه المحفظة وتنميتها، مشيراً إلى أنها تمثل جزءاً من طموح البنك في الوصول إلى شريحة العملاء الأجانب والمقيمين في مملكة البحرين الذين لم يكونوا ضمن قاعدة عملائه سابقاً.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن هذا الاستحواذ، والوصول لهذه الشريحة من العملاء، يعد جزءاً من استراتيجية البنك، حيث عملنا بكل جدية واجتهاد لتحقيقه. والحمدالله، لاقى نهجنا إشادة من HSBC لما اتسمت به العملية من سلاسة وكفاءة، سواً على مستوى تنفيذ الاستحواذ أو ريط المحفظة بمحفظة البنك. كما أشار إلى أن حجم المحفظة اليوم قد نما مقارنةً بما كان عليه عند الاستحواذ، وذلك نتيجة التركيز على تلبية احتياجات العملاء ومواكبة توقعاتهم بما يعزز رضاهم. وأكد أن هذه المنهجية ستُعتمد في الفرص المستقبلية.

سؤال: وأكمل المساهم الكريم السيد علي الطريف مداخلاته بسؤاله للرئيس التنفيذي للمجموعة حول المركز المالي لمجموعة بنك البحرين والكويت، بالأخص حول تقييم مركز السيولة قصيرة الأجل في ظل ما تم نشره في التقرير السنوي للبنك حول صافي الإقراض قصير الأجل والذي بلغ حوالي 800 مليون دينار بحريني لفترة شهر واحد وثلاثة أشهر، فيما أعلن بنك البحرين الوطني عن مبلغ إقراض يبلغ 68 مليون دينار بحريني فقط، وطلب توضيح حول انعكاسات ذلك على مخاطر السيولة وعلى سياسات التمويل وإدارة الموازنة العامة للمجموعة؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: في رده على السؤال المتعلق بنسبة السيولة، أوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن البنك دأب على التركيز على مستويات السيولة، وأنه بمراجعة سجلاته، سنجد بأنها تؤكد بأن البنك لطالما كان من الجهات المُقرضة في القطاع المصرفي. وبالرجوع إلى نسبة السيولة بنهاية عام 2025، أشار إلى أن جزءًا منها يمثل السيولة التشغيلية المعتادة التي يحرص البنك على الاحتفاظ بها، في حين يعزى الجزء الآخر إلى عملية الاستحواذ على محفظة الـ HSBC، مؤكدًا أن السيولة تُعد عنصرًا أساسيًا لا يتجزأ من أي خطة للنمو والتوسع. كما بيّن أن البنك يحرص على مراجعة أي خطط أو مبادرات، وتقييم أثرها على المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك مستويات السيولة. وأضاف أن العرض التوضيحي المقدم للسادة المساهمين قد أظهر بوضوح أن نسبة السيولة في البنك كانت ولا تزال عند مستويات قوية.

وأشار إلى أنه وعلى الرغم من خفض نسبة كفاية رأس المال، فقد تم ذلك في إطار تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، حيث أظهرت التحليلات أن البنك لم يكن يستفيد على النحو الأمثل من قوة ميزانيته العمومية، وذلك في ظل توفر فرص استثمارية ضمن مستويات مخاطر مقبولة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ثم أفاد رئيس تنفيذي أمانة سر المجموعة بورود بعض الأسئلة المكتوبة والتي كانت كالتالي:

سؤال: تمت قراءة سؤال السيدة شيماء تهامي وهو كم يبلغ نصيب الدخل الجوهري المتكرر من عمليات البنك مقابل الدخل المدفوع بعوامل السوق أو تقييمات الأصول في صافي الربح القياسي الذي تم تحقيقه للعام 2025 والبالغ 80 مليون دينار بحريني؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي السيدة شيماء تهامي على السؤال، وأوضح قائلا بأن المعيار الرئيسي لتقييم أداء الإدارة التنفيذية يتمثل في النتائج المتحققة من صميم عمليات البنك. وأكد أنه وبفضل الله، تمكن البنك خلال العام الماضي من تحقيق أرباح قياسية بلغت 80 مليون دينار بحريني ناتجة عن أنشطته الأساسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والأعمال الدولية، بالإضافة إلى الخزينة والاستثمار. كما أشار إلى أن هذه النتائج تحققت بالتوازي مع تنفيذ برنامج متكامل ومرن لإدارة التكاليف، إلى جانب الإدارة النشطة لمحفظة القروض المتعثرة، متضمنة جهود حثيثة لتحسين عمليات استرداد المبالغ المستحقة للبنك.

سؤال: تمت قراءة السؤال الثاني السيدة شيماء تهامي والذي كان كالتالي: نمت محفظة القروض بشكل ملحوظ بنسبة 31.5% في العام 2025، وهو نمو قوي جدًا. وعلى الرغم من هذا النمو، شهد صافي دخل الفوائد انخفاضاً بنسبة 5.9% على أساس سنوي. مما يثير قلقًا رئيسيًا بشأن انخفاض الهوامش. هل يمكن للإدارة توضيح أسباب انخفاض صافي دخل الفوائد على الرغم من النمو القوي في القروض؟ هل يعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة التمويل أو انخفاض في هوامش صافي الفوائد(NIMs) ؟ أو التحول نحو أصول ذات عائد أقل؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي السيدة شيماء تهامي على السؤال وأوضح بأنه سيبدأ بالإجابة على المستوى العام، وبأنه سيتيح الفرصة للرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة لتقديم أي إضافات إذا رغب في ذلك.

ذكر الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعناها، قد أخذنا في الاعتبار توقعات المحللين بشأن احتمالية حدوث تخفيضات مستقبلية في أسعار الفائدة. وبناءً عليه اتخذنا إجراءات تحوطية لحماية أعمال البنك من أي انخفاضات مستقبلية. وأضاف أنه مع النمو الطموح في الميزانية العمومية، توجد دائماً فروق زمنية بين تسجيل الأصول والأسعار الجديدة وإعادة تسعير المطلوبات، وقد تم التوقع مسبقا بحدوث ضغوط على الهوامش، وهو ظاهرة عامة شملت كافة البنوك في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. وأكد أن التزام البنك يتمثل في تقديم عوائد مجزية للمساهمين، وقد تم تعويض أي انخفاض في الهوامش من خلال تنشيط إيرادات الرسوم التي شهدت نمواً ملحوظاً.

سؤال: تمت قراءة السؤال الثاني للسيدة شيماء تهامي والذي كان كالتالي: ارتفع صافي الربح إلى 80 مليون دينار بحريني، ومع ذلك تم دعم ذلك بانخفاض في المخصصات بنسبة 60.7٪ على أساس سنوي. إذا افترضنا أن المخصصات بقيت عند مستويات 2024، لكان الربح أقل بشكل ملموس. هل يمكن للإدارة تحديد ما هو صافي الربح الطبيعي إذا كانت المخصصات عند المستويات التاريخية؟ وهل الانخفاض في المخصصات جاء نتيجة لتحسن فعلي في جودة الأصول، أم تعديل مؤقت/لمرة واحدة؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيدة شيماء على سؤالها، مؤكداً أن البنك يتبنى نهجاً حذراً ومنضبطاً فيما يتعلق بالمخصصات واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، إلى جانب الإدارة الفعّالة لمحفظة الائتمان.

وأوضح أن عام 2024 كان استثنائياً من حيث حجم المخصصات التي تم احتسابها، والذي جاء انعكاساً للضغوط الاقتصادية التي شهدتها بعض القطاعات محلياً، مما استدعى تبني مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نهجاً تحفظياً من خلال احتساب مخصصات كافية للحالات التي واجهت تحديات خلال تلك الفترة.

وأضاف أنه، وبالرجوع إلى المستويات الطبيعية للمخصصات لمحفظة البنك، فإن المخصصات المسجلة لعام 2025 جاءت متماشية مع مستويات السنوات السابقة، مشيراً إلى أن الانخفاض الظاهر في الرقم يعود إلى احتسابه بعد خصم مبالغ الاستردادات، في حين ظلت نسب التغطية الإجمالية عند مستويات قوية ومريحة ومتسقة مع مستويات المخصصات في البنوك النظيرة.

وأكد أن احتساب المخصصات يتم بالتنسيق المستمر مع المدققين الخارجيين ومصرف البحرين المركزي، بما يضمن كفاية المخصصات وسلامة المركز الائتماني للبنك.

وأشار إلى أن النمو الذي حققه البنك في العام 2025 جاء مدفوعاً بنمو الإقراض على مستوى المنطقة، بما يعكس الإدارة النشطة لفرق العمل محلياً وإقليمياً، وحرصها على تعزيز التواصل مع العملاء والعمل عن كثب معهم لمساعدتهم على تجاوز التحديات الاقتصادية والتقلبات السوقية.

سؤال: طرح المساهم الكريم السيد أحمد فخرو سؤالاً كتابياً حول رأس المال وجودة الأصول والربحية كالتالي: انخفضت نسبة كفاية رأس المال للبنك (CAR) إلى 19.8% في عام 2025، مقابل 26.5% في عام 2024. ما هي العوامل الأساسية وراء هذا الانخفاض؟ وما هي النسبة المستهدفة لكفاية رأس المال لمجلس إدارة بنك البحرين والكويت خلال الفترة من 1 إلى 3 سنوات القادمة؟ هل ينوي البنك الحفاظ على هامش كبير فوق الحد الأدنى لمتطلبات مصرف البحرين المركزي (14.0%) أم الإبقاء على نسبة قريبة من الحد الأدنى المنصوص عليه تنظيمياً؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد أحمد فخرو على سؤاله، وأجاب قائلاً بأن أشار نسبة كفاية رأس المال تُعد مؤشرًا مهمًا لصحة أعمال البنك. وأوضح أن النسبة البالغة 26.5٪ سابقًا كانت دلالة على ميزانية عمومية غير مستغلة بشكل كامل، وأضاف بأن توسع أعمال البنك ونموه أدّى إلى انخفاضها إلى 19.8٪. وأكد أن فريق الإدارة سيواصل إدارة هذه النسبة بالتزامن مع نمو المحفظة في عامي 2026 و2027، مع الحفاظ على هامش أمان يتجاوز متطلبات بازل والمتطلبات التنظيمية المحلية، مما يعكس قوة البنك وأدائه المتين وقدرته على مواجهة التحديات.

سؤال: طرح المساهم الكريم السيد أحمد فخرو سؤالاً كتابياً آخر حول جودة الأصول موضحاً بأن نسبة القروض المتعثرة (NPL) قد بلغت 2.9% في عام 2025. ما هي النسبة المستهدفة للقروض المتعثرة لعام 2026 وما بعده من قبل للإدارة، وما الإجراءات المتخذة للحفاظ على جودة الأصول أو تحسينها؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: أجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة قائلاً بأن البنك يولي المحفظة الائتمانية أهمية بالغة وتتم إدارتها بشكل نشط لضمان بقائها دائمًا ضمن مستويات صحية، مع الالتزام بتوجيهات مصرف البحرين المركزي. وأوضح بأن البنك يسعى دائمًا للبقاء دون الحد الأقصى المسموح به. وأضاف بأن ما ساعد البنك على تحقيق هذا المستوى المنخفض من القروض المتعثرة هو الإدارة النشطة للمحفظة، من خلال متابعة عمليات التحصيل، والعمل مع العملاء على إعادة الهيكلة، وضمان إدارة الحسابات بشكل صحيح، واعتماد القروض الملائمة بما يحافظ على صحة المحفظة.

كما أشار إلى ما ذكره رئيس المجلس سابقًا بشأن تركيز البنك على العملاء، موضحًا أن البنك محظوظ بوجود فرص ائتمانية في الأسواق المحلية والإقليمية، وأن النمو الذي تحقق خلال هذه الفترة جاء ضمن معايير المخاطر التي حددها مجلس الإدارة، دون توسيع ملف المخاطر الخاص بالبنك، بل من خلال سرعة إنهاء المعاملات، والقرب من العملاء، والإدارة النشطة للمحفظة للوصول إلى هذه النتائج.

سؤال: تمت قراءة سؤالا كتابيا آخر للمساهم الكريم السيد أحمد فخرو حول هدف الربحية. حيث أوضح بأن العائد على حقوق الملكية (ROE) لعام 2025 هو 12.8%. وأضاف أنه بالنظر إلى قاعدة حقوق الملكية البالغة 660 مليون دينار بحريني، هل يمكن لمجلس الإدارة الجديد تحقيق عائد على حقوق الملكية بنسبة 15% (حوالي 99 مليون دينار بحريني صافي أرباح) في عام 2026 بشكل واقعي؟ يرجى توضيح العوامل الأساسية والافتراضات وراء توجيهاتكم.

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة على التزام فريق الإدارة التنفيذية في البنك على مواصلة مسار النمو وفقاً الخطة الاستراتيجية المعتمدة، وأوضح أن نجاح تنفيذ هذه الخطة يعتمد على حوار مفتوح مع مجلس الإدارة، مما يمنح البنك المرونة اللازمة، خاصة خلال فترات التحديات، لتعديل الطموحات ومواصلة النمو والتطوير. وأضاف بأنه لن يتم التعليق على تفاصيل محددة حول الأرقام المستهدفة لنهاية العام نظرًا لطبيعة البنك كشركة مساهمة عامة.

سؤال: تمت قراءة سؤالا كتابيا آخر للمساهم الكريم السيد أحمد فخرو حول سياسة المسؤولية الاجتماعية للمجموعة والميزانية والمخصصة لذلك، حيث أوضح بأن البنك قد قام بزيادة مخصصات المسؤولية الاجتماعية لمجموعة من 2.2 مليون دينار بحريني إلى 3.1 مليون دينار بحريني (زيادة بنسبة 41٪)، وهذا أمر يستحق الثناء. لماذا يتم التعبير عن ميزانية المسؤولية الاجتماعية للشركات بالقيمة المطلقة بدلاً من أن تكون نسبة ثابتة من صافي الربح كما هو معتمد من قبل بنوك أخرى؟ هل نظر مجلس الإدارة في اعتماد نسبة محددة من صافي الربح لتحقيق إمكانية للتنبؤ بميزانية المسؤولية الاجتماعية ولمزيد من الشفافية؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة المساهم الكريم أحمد فخرو على هذا السؤال. وأشار إلى أن زيادة مخصصات ميزانية المسؤولية الاجتماعية للشركات تمت بتوجيه من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية التابعة للمجلس والتي تشرف على هذا الملف بشكل خاص. وقد تمت التوصية بهذه الزيادة بما يتماشى مع طموح البنك في الاستمرار بدور فاعل ومسؤول على المستوى الوطني من خلال دعم برامج ومبادرات ومشاريع المسؤولية الاجتماعية الرئيسية. وأضاف بأن ما تم التركيز عليه هو ضمان استمرار دعم المشاريع التي تتوافق مع استراتيجية البنك وتعكس دوره النشط تجاه المجتمع، بما في ذلك المنح الدراسية، ودعم المجتمع، وتعزيز الصحة العامة. وأكد أن البنك سيواصل هذا النهج مع مواصلة مراجعة التخصيصات بما يتماشى مع طموحاته في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

وأكد الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه سيتم أخذ ملاحظة المساهم الكريم بعين الاعتبار عند تحديد ميزانية المسؤولية الاجتماعية، سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة ثابتة من صافي الربح، مشيراً إلى أن مجلس الإدارة الجديد يمكنه دراسة هذا الأمر.

سؤال: تمت قراءة سؤال كتابي آخر للسيد أحمد فخرو حول حوكمة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهو هل توجد لجنة رسمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات أو إطار حوكمة محدد مسؤول عن وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، والموافقة على المخصصات، وضمان توافقها مع أولويات البنك الاستراتيجية؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم شروط المرجعية لها أو وصف نطاق عملها وخطوط الإبلاغ التابعة لها؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: أشار الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه من منظور الإدارة، تُعد هذه المبادرات جزءًا من استراتيجية البنك الشاملة في مجال البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). وأشار إلى أن هناك لجنة إدارية داخلية تضم في عضويتها كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة، والرئيس التنفيذي للاستراتيجية والتحول للمجموعة، ورئيسة قسم العلاقات العامة والاتصالات المؤسسية، حيث يتم استعراض جميع طلبات التبرعات المقدمة للبنك وتقييمها وفقًا للمعايير المعتمدة بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة، والتي تشرف على هذا الملف وتوافق على أي تبرعات أو مساهمات ضمن هذا الإطار.

سؤال: تمت قراءة سؤال كتابي آخر للسيد أحمد فخرو حول شفافية التوزيع حيث استفسر عن جمعية سرطان البحرين، إذ أن البنك لم يقدم أي مساهمات مسجلة لجمعية سرطان البحرين في عامي 2024 أو 2025. وقد تم تقديم تبرع واحد بقيمة 2,000 دينار بحريني في عام 2026 بعد اتصال غير منتظم. يرجى توضيح معايير عملية اختيار المستفيدين وتحديد مبالغ التبرع. ما الإجراءات التي سيتخذها البنك لضمان توزيع مخصصات المسؤولية الاجتماعية بشكل عادل متسم بالشفافية ومبني على الاحتياجات في المستقبل؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد أحمد فخرو على هذا السؤال، وأشار إلى أنه كما ذكر سابقًا، هنالك جمعيات ومؤسسات خيرية تشكل جزءًا من إرث البنك في مجال الدعم والمسؤولية الاجتماعية، وتلعب هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية دورًا فعالًا في مساعدة المحتاجين. وأضاف بأنه يوجد لدى البنك لجنة إدارية داخلية تتولى مراجعة طلبات التبرعات المقدمة للتأكد من أنها تتوافق مع المعايير المعتمدة وتتناسب مع حدود التخصيص. وفي حال كانت الطلبات أكبر أو تتسم بكونها استراتيجية، فإنه يتم عرضها على اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة.
وبالنسبة لهذه الجمعية بصورة أكثر تحديداً، فإنه بالفعل كما أشرتم، قام البنك بتقديم الدعم لها في العام 2026، والتي يُرجح بأنه يتعلق بطلب قُدّم في 2025، وستتم مراجعة الطلبات السابقة للجمعية مع الفريق للتأكد من أي مساهمات أخرى. وأوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن البنك يركز في دعمه على الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تهتم بالشؤون الصحية، وشؤون الأسرة، ودور الأيتام، والمنح الدراسية.

سؤال: تمت قراءة سؤال كتابي للسيد أحمد فخرو متعلق بمقترح اندماج بنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني. حيث طالب بتزويد المساهمين بالمستجدات الحالية للاندماج المقترح مع بنك البحرين الوطني. كما استفسر حول ما إذا كانت الصفقة لا تزال على المسار الصحيح للمضي قدماً هذا العام؟ أو ما إذا تم تغيير الجداول الزمنية، يرجى إحاطتنا علماً بالجدول المعدل والموافقات/الشروط الأساسية المعلقة. وما هو الأثر الناتج عن الظروف الإقليمية والأزمة الحالية على جدوى الاندماج والتقييم المالي، والموافقات التنظيمية أو الدوافع الاستراتيجية للاندماج؟ كما يرجى الإشارة إلى أي تداعيات إيجابية أو سلبية وأي تدابير يتخذها مجلس الإدارة للتقليل من أثر ذلك؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: شكر الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد أحمد فخرو على هذا السؤال، وأشار إلى أنه يود أن يضيف إلى ما أوضحه رئيس المجلس سابقًا، مؤكداً بأن الاندماج بين بنك البحرين والكويت وبنك البحرين الوطني يظل أولوية قصوى لكلا البنكين، ويُنظر إليه كأولوية وطنية وفرصة استراتيجية لا تقتصر على المستوى الوطني فقط، بل تمثل أيضًا فرصة لخلق قيمة مضافة للمساهمين.

وأشار إلى أن الأعمال المنجزة حتى الآن تظهر من خلال التقدم المحرز في عمليات العناية الواجبة المالية والقانونية من قبل كلا الطرفين، والتي تتماشى مع الجدول الزمني الذي حددته مجالس إدارة البنكين. كما أود أن أنوه بأن العناية الواجبة التجارية وصلت لمراحل متقدمة، وينبغي أن تؤدي جميعها إلى مرحلة يقوم فيها مجلسا الإدارة بمراجعة رئيسية لقيمة الكيان المندمج ونسب المبادلة وجميع الشروط والأحكام الأخرى التي يستوجب الاتفاق عليها بما يمكن من إتمام عملية الاندماج. وأوضح الرئيس التنفيذي للمجموعة بأن البنك يرى أن إنجاز هذا الاندماج لا يزال ممكنًا خلال العام الحالي، ولكنه غير قادر على تقديم تفاصيل إضافية حول الجدول الزمني.

وبالنسبة للظروف الراهنة المؤسفة التي نعيشها، أوضح بأنه لها تأثيراتها على كافة المؤسسات، كونها أزمة وطنية. وأكد بأن البنك يواصل متابعة جميع التطورات عن كثب، مع الإشارة إلى قدرة البنك على لعب دوره الفاعل، مؤكدًا إيمانه بأن جميع الأزمات سينتهي أثرها وأنه يجب العمل بشكل فعال مع جميع الأطراف ذات العلاقة في الدولة لمتابعتها. وأضاف أنه في الوقت الحالي لا توجد أي مؤشرات على أن هذه الأزمة ستؤثر على عملية الاندماج مع بنك البحرين الوطني.

سؤال: تمت قراءة سؤال طرح من قبل السيدة شيماء تهامي حول إشارة المدقق الخارجي إلى توقعات الخسائر الائتمانية على القروض والتسهيلات باعتبارها مسألة تدقيقية رئيسية، فما هي المخاطر النموذجية ومجالات الحكم التي تم مناقشتها أكثر مع المراجعين هذا العام؟ وحيث أن توقعات الخسائر الائتمانية للمرحلة 3 تقدر بمبلغ 47.7 مليون دينار بحريني من إجمالي توقعات الخسائر البالغة 71.0 مليون دينار بحريني، كيف يقيم المجلس كفاية تغطية المرحلة 3 وحوكمة تقييم الضمانات؟

إجابة الرئيس التنفيذي للمجموعة: أشار الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى أن إدارة المخصصات تتم وفق توجيهات واضحة من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة للمجلس فيما يتعلق بإدارة المحفظة الائتمانية. وأوضح أن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) يتم تطبيقها وفقاً لأفضل الممارسات، كما أنها تخضع لمراجعة مستقلة، وذلك بالتنسيق مع المدققين الخارجيين والجهات الرقابية.

وأضاف أن التحسن في بعض المؤشرات يعود إلى الإدارة الفعّالة لعمليات التحصيل، وإدارة حركة الحسابات داخل وخارج الميزانية العمومية، وتنظيف المحفظة، إلى جانب الحفاظ على القرب المستمر من العملاء. وأكد أن نسب التغطية الإجمالية للبنك تقع ضمن المستويات المطلوبة لمراحل التصنيف الائتماني (المرحلة الأولى والثانية والثالثة)، وقد تم اعتمادها من قبل الجهات الرقابية والمدققين الخارجيين. كما أوضح بأن هذه النسب تتم متابعتها وإدارتها داخليًا بشكل شهري، وبالتنسيق مع الأطراف الخارجية بشكل ربع سنوي.

سؤال: ورد سؤالاً من السيد إبراهيم العريفي حول البند الثامن على جدول الأعمال كان كالتالي: لقد لاحظنا زيادة كبيرة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لتصل إلى 790 ألف مقارنة بـ 660 ألف في العام الماضي مع مستويات أقل في السنوات السابقة، ما هو سبب هذا الاتجاه المتزايد؟

نريد أن يتم تسجيل أنه لا يمكننا دعم هذا البند من جدول الأعمال حيث يُعتبر هذا المستوى من التعويض مفرطًا وغير مبرر بالأداء أو متوافقًا مع السوق.

إجابة رئيس الجلسة: شكر رئيس الجلسة السيد إبراهيم العريفي على هذا السؤال المهم، موضحًا أن هذا الموضوع قد نوقش بشكل مستفيض في عدة اجتماعات لمجلس الإدارة. وأشار إلى أن المكافأة المقترحة تأتي تقديرًا للجهود المبذولة من قبل المجلس بالتعاون مع الإدارة، والتي لم تقتصر على الاجتماعات فقط، بل شملت جهودًا مستمرة ومكثفة على مدار العام.

وأضاف أن التوصية جاءت متسقة مع أداء البنك ونتائجه القوية المتحققة للعام 2025م، مع الأخذ في الاعتبار حجم التحديات التي واجهها المجلس. وأكد أنه في حال كان الأداء دون المستوى، لكان لذلك انعكاس على قيمة المكافأة.

مداخلة من المساهم الكريم السيد علي الطريف: شكر المساهم الكريم السيد على الطريف السيد رئيس الجلسة، وأوضح أنه يود تقديم مداخلة تتعلق ببند حوكمة الشركات دون أن يكون لديه استفسار محدد، طالبًا تسجيلها في المحضر. حيث أشار إلى أن مجموعة بنك البحرين والكويت تتمتع بمستوى متميز من حوكمة الشركات، ليس فقط على مستوى مملكة البحرين، بل على مستوى دول المنطقة، نظرًا لتفوقها على المتطلبات التنظيمية في الأسواق التي تعمل فيها.

وأضاف أنه، على سبيل المثال، ورغم عدم إلزامية عقد اجتماعات ربع سنوية مع المستثمرين، إلا أن البنك يحرص على عقدها، إلى جانب العديد من المبادرات الأخرى التي تعكس التزامه بأعلى معايير الحوكمة والشفافية. كما أشار إلى ملاحظة إيجابية تتمثل في عدم شغل أعضاء مجلس الإدارة مناصب في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة، حيث يتم إسناد هذه الأدوار إلى الإدارة التنفيذية، بما يعزز مبادئ الحوكمة السليمة.

وأثنى على هذه الممارسات، داعيًا مجلس الإدارة الجديد إلى الاستمرار في تبنيها بما يرسخ مكانة البنك كنموذج يُحتذى به على مستوى مملكة البحرين ودول المنطقة.

وفيما يتعلق ببند مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وبالإشارة إلى مداخلة السيد إبراهيم العريفي، أوضح المساهم أن هذه المسألة منظمة بموجب أحكام قانون الشركات التجارية الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، لا سيما المادة (188)، والتي تجيز منح مكافأة تصل إلى 10% في حال تحقيق أرباح، وبعد استيفاء المتطلبات القانونية ذات الصلة. وأشار إلى أن البنك قد حقق أرباحًا بلغت 80 مليون دينار، وقام بتوزيع أرباح بنسبة 40%، بما يتوافق مع الشروط النظامية. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى الأداء القوي والجهود المبذولة ومستوى الحوكمة المتميز، أعرب المساهم عن دعمه وتأييده للموافقة على هذا القرار.

إجابة رئيس الجلسة: شكر السيد رئيس الجلسة المساهم الكريم على مداخلته، مؤكدًا أن الحوكمة تُعد ركيزة أساسية ومحورًا رئيسيًا في عمل أي مؤسسة. وأوضح أن البنك، سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، يولي الحوكمة أهمية قصوى، ويتم التأكيد عليها بشكل مستمر ضمن النقاشات وقي أثناء اتخاذ القرارات. وأشار إلى حرص البنك منذ البداية على الالتزام التام بالقوانين والسياسات المعمول بها دون استثناءات، مؤكدًا وعي والتزام جميع أعضاء مجلس الإدارة بهذا النهج. كما ثمّن الملاحظة المقدمة من المساهم في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالتعيين في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة، أوضح أنه تم طرح فكرة التعيين، إلا أنه وحرصًا من البنك والمجلس على تعزيز مبادئ الحوكمة السليمة، تم اختيار أعضاء من خارج المجموعة وليسوا من أعضاء مجلس إدارة البنك، وذلك للاستفادة من خبراتهم وإثراء هذه الشركات بأفكار جديدة.

أما فيما يخص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، فقد أوضح أن المجلس حريص على أن تكون النسبة أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به (10%)، مشيرًا إلى أن النسبة للعام الحالي تبلغ حوالي 1% أو أقل بقليل من صافي الأرباح بعد استيفاء المتطلبات القانونية بحسب قانون الشركات التجارية.

مداخلة للسيد محمد شجاعي: نوصي بالحفاظ على مكافآت مجلس الإدارة عند مستوى العام الماضي، تماشيًا مع اقتراح السيد إبراهيم العريفي.

مداخلة من المساهم الكريم السيد علي الطريف: أفاد المساهم بأن لديه مداخلة يود تسجيلها في المحضر تتعلق بالممارسات المستقبلية، مشيرًا إلى أهمية جاهزية المساهمين الرئيسيين عند حضور الاجتماعات، لا سيما فيما يتعلق بمواقفهم من بنود جدول الأعمال، سواء بالموافقة أو عدمها، بما يضمن وضوح إجراءات التصويت.

وأوضح أن تأجيل الحسم في بعض البنود، مثل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، أو إعادة طرحها للتصويت لاحقًا، لا يُعد من الممارسات السليمة من منظور الحوكمة، لافتًا إلى ملاحظته لممارسات مماثلة في بعض الشركات خلال فترات سابقة. كما أشار إلى أهمية استكمال إجراءات التصويت على بنود جدول الأعمال في ذات الوقت ودون تأجيل وبالتوافق بين المساهمين، بما يضمن سلامة الإجراءات ووضوحها.

وأكد على ضرورة تعزيز الالتزام بهذه الممارسات مستقبلاً، مشيرًا إلى أنه سيتواصل مع الجهات المعنية بعد الجمعية لمناقشة هذه النقاط. وفي ختام مداخلته، أعرب عن شكره للسيد رئيس الجلسة.

إجابة رئيس الجلسة: شكر السيد رئيس الجلسة المساهم الكريم على مداخلته وأبدى تفهمه للمداخلة القيمة ووضوحها.

أعلن السيد رئيس الجلسة عن اختتام التصويت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت ثم شكر الجميع على الحضور والمشاركة في الاجتماع.

واغتنم هذه المناسبة للإشارة إلى أن المملكة تمر بظروف استثنائية، إلا أن مسيرة العمل مستمرة بفضل تضافر الجهود. وأعرب عن خالص الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم، حفظه الله ورعاه، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، على قيادتهما الحكيمة ومتابعتهما المستمرة.

كما توجه بالشكر إلى السادة المساهمين على مساندتهم المتواصلة، والذي أسهم في تحقيق هذه النتائج القياسية، وإلى الجهات الرقابية على دعمها المستمر، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك على جهودهم المخلصة.

واختتم كلمته متمنيًا التوفيق للجميع.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 12:15 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق ، ، ،

طـــارق جليل الصفـار	عبيـــــــر ســـــوار
رئيس مجلس الإدارة	نائب رئيس أمانة سر المجموعة
رئيس الجلســـــــة	مقـــــرر الاجتمـــــاع